محطات

samialnesf1@hotmail.com
سامي عبداللطيف النصف

كلام في الممنوع

في البدء كثر اللغط والكلام عن نتائج استفتاءات دائرتنا الثالثة، والحقيقة التي يجب ان تقال هي ان تلك الاستفتاءات لا تصدر عن جهة محايدة مراقبة من الدولة، كما ان سجل نتائجها للانتخابات الماضية لا يدل على الصحة او الدقة على الإطلاق ولم توضع على شكل جداول تتوقع الفائزين من الواحد حتى العشرة كي يمكن مقارنتها مع النتائج النهائية للانتخابات، بل وضعت بطريقة يغلب عليها العموم عبر اختيار أكثر من عشرين مرشحا محتملا للفوز في كل دائرة وهو أقرب لحال تنبؤات المنجمين مع بداية كل عام والتي تتكلم عن كل شيء ولا شيء في الوقت ذاته.

□ □ □

ولا يمكن معالجة المرض دون «التشخيص الصحيح» للحالة وعليه أقول ان ما يشتكى منه في الدائرة الثالثة هو «رد فعل» وليس «فعلا» بذاته لسنوات طوال من استقصاد شريحة كبيرة من الكويتيين بالشتم والتجريح (سراق، كلاب.. إلخ) واستقصاد وزرائهم ومسؤوليهم بالاستجوابات الكيدية القائمة على «الهوية» لا «القضية» والتي يتعرضون من خلالها هم وعائلاتهم للإهانات لدغدغة أصوات بعض الناخبين ودون النظر لمتطلبات الوحدة الوطنية، في وقت يتم السكوت فيه عن مسؤولين آخرين كانوا يتجاوزون جهارا نهارا على المال العام.

□ □ □

والحقيقة لم يكن البعض من مرشحي دائرتنا الثالثة، شديدة التسامح والرقي والتي تنجح وتوصل للبرلمان عادة كل ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي الكويتي، يأمل في حصد حفنة من الأصوات كي يحلم هذه الأيام بحصد أصوات الآلاف للوصول للكراسي الخضراء، ان ظاهرة مناطحة الصوت بالصوت، والأذى بالأذى والشتم بالشتم والصياح بالصياح هي نتاج لممارسات خاطئة تراكمت في مجالس ما بعد عام 1992 واعتمدت على دغدغة المشاعر المتعصبة والمتخندقة للفوز حتى لو دمرت وحدتنا الوطنية، وها نحن ندفع ثمن تلك الممارسات الخاطئة.. المستمرة.

□ □ □

والمؤسف بحق ان من يلوم تصدر بعض مرشحي الدائرة الثالثة غير المثبت وغير الحقيقي، حيث يتم انتقاد هؤلاء المرشحين في أغلب دواوين الدائرة ومن سيخذلهم على الأرجح ناخبو الدائرة يوم الانتخاب هم ذاتهم من يصدر ويحمل على الأعناق من يشتم أبناء الكويت بالاتجاه الآخر ويصفهم بأرذل الصفات والأسماء من سراق وكلاب.. إلخ، وفي هذا السياق، لماذا يشتم الشيوخ والتجار الفاسدون فقط بدلا من انتقاد الفساد بشكل عام دون تخصيص مخل أي انتقاد الوزير الفاسد والنائب الفاسد والدكتور الفاسد والتاجر الفاسد والطبيب الفاسد والإعلامي الفاسد والموظف الفاسد.. إلخ، ان المهم ليس ما يرسل من كلمات نارية في الندوات الانتخابية بل كيفية استقباله من قبل الآخرين من شركائنا في الوطن.

□ □ □

وكلمات نضعها فوق المجاملات، وهي ان مستقبل الكويت ووحدتها الوطنية يفرضان استحقاقات مهمة على الجميع، ومنها إصدار قانون «تجريم دعوات الكراهية» ووقف الفرعيات والتشاوريات المحرمة شرعا والمجرمة قانونا خوفا من ان تنتقل آجلا أو عاجلا الى الدوائر الثلاث الأولى كوسيلة للانتقام والتعامل بالمثل مادامت لا تلقى العقاب المناسب، ان الوحدة الوطنية على محك الاختبار يوم 2012/2/2 حيث تجرى أخطر انتخابات في تاريخ الكويت فإما إبعاد وإسقاط كل من يقتات على فرقتنا وتشتتنا ودغدغة أحط مشاعرنا في كل الاتجاهات، أو إنجاحهم واستبدال مشروع التعمير والإنماء الذي نحلم به بمخطط التدمير وإسالة الدماء القادم لا محالة.. والخياران في أيدينا لا في أيدي الآخرين.

□ □ □

آخر محطة: صديق شيعي مقرب جدا تظهر مواقفه المعلنة وطنية كويتية خالصة ندر ان نجد مثلها عند السنة أو الشيعة قال لي بأسف وأسى شديدين انه مضطر هذه المرة وفي ظل التخندقات السافرة لأن يصوت لأربعة مرشحين شيعة وهو أمر لم يقم به قط في الماضي، لا سامح الله المتخندقين والمؤزمين والفاسدين على ما فعلوه في وطننا المعطاء وتدميرهم لكل حسن وجميل فيه.

الخط الأحمر

info@redlinekw.com
سعود السبيعي

وش أخبار الدائرة عندكم؟

غياب مجلس الأمة هو غياب للحراك السياسي وتوقف للانجاز الحكومي فالبلد واقفة على رجل واحدة كتلميذ مشاغب ينفذ عقوبة فرضها عليه مدير المدرسة. فالحكومة في مثل هذه الظروف لا عمل لها سوى تصريف العاجل من الأمور، والمرشحون لا عمل لهم سوى استقطاب مزيد من الجمهور بينما القلق والترقب هما الحالة المسيطرة على الجميع خصوصا المرشحين والوزراء، فالمرشح قلق من جهة النجاح والفشل والوزير قلق من ناحية البقاء أو الرحيل، وانتقل التوتر إلى غالبية الشعب فلا حديث بين الناس سوى توقعات من ينجح في الانتخابات وأكثر الأسئلة الدارجة التي تواجهك ما أخبار الدائرة عندكم فالكل يفحص الآخر عن توقعاته. وهكذا تمضي الأيام بين الناس فلا صوت يعلو فوق صوت الانتخابات فالجميع مشغول بمتابعة لقاءات المرشحين في التلفزيون أو بحضور ندواتهم وبعد كل لقاء أو ندوة يبدأ أنصار وخصوم كل مرشح بالتعليق على ما قاله بالمدح أو بالشتم، احدهم يستر عيوب من يحب والآخر يعري عيوب من يكره، ففي الانتخابات لا توجد منافسة شريفة فالنزاهة ممنوعة والرزق على الله ولكن الملاحظة الأكثر وضوحا هي أن كل المرشحين لديهم قناعة بأن الحكومة لم تتدخل في الانتخابات فلم أرصد أحدا منهم تحدث عن أموال حكومية لدعم احد المرشحين ولكن تحدث البعض عن وجود عمليات شراء أصوات لكنه لم يوجه الاتهام صراحة للحكومة في اشارة إلى أن تلك الأموال تعود للمرشحين أنفسهم أو لجهات غير حكومية وهذه الملاحظة تبعث الارتياح في نفوس الجميع وتؤكد حياد السلطة ففي السابق كان يتم اتهام الحكومة بشكل سافر بضخ المال السياسي في الانتخابات ولكن يبدو أن الجميع هذه المرة وصل إلى قناعة بأنه لم يعد هناك تدخل حكومي يشوه نزاهة المنافسة وانحصرت الاتهامات في كثرة عدد المرشحين للتقليل من فرص نجاح بعض النواب السابقين وهذه تهمة ليس عليها دليل وحتى على فرض صحتها فهي لا تزعج سوى من يفتقد الثقة بنفسه فالناس هم من يملك خيار المفاضلة بين المرشحين وكثرة العدد لن تجعل من يؤيدك يبحث عن غيرك إلا إذا كان أفضل منك وهذا أمر ليس له علاقة بنزاهة الانتخابات إنما يؤكد نزاهتها، فتعدد وتنوع المرشحين ظاهرة صحية لا تفرز سوى الأفضل.

تمنياتنا لكل المرشحين بقضاء موسم انتخابي ممتع والعاقبة للمتقين.

طوفة عروق

alayyaf63@yahoo.com
منى العياف

بأي حق.. يا وزير الداخلية؟!

قرارات شطب المرشحين التي اتخذتها وزارة الداخلية مؤخرا سبق أن كتبت عنها مقالا بعنوان: «لهذه الأسباب.. الشطب غير قانوني!»، أكدت فيه أن قرارات الشطب المبنية على أسس إدارية معيبة، ويمكن الطعن عليها بعدم الاختصاص، وتساءلت: كيف تعطي الحكومة السلطة التقديرية لوزير الداخلية لشطب المرشحين المقيدين أصلا في الجداول الانتخابية المحصنة هذا فضلا عن ان قانون الانتخاب الحالي يعد قانونا قديما وغير واضح، ولم يعرّف الجرائم المخلة بالشرف والأمانة تعريفا جامعا مانعا، الذي على أساسه يتم شطب المرشح؟!

الآن وبعد عودة «المشطوبين» وسريان صحة ترشيحهم بعد ان طعنوا امام المحكمة الإدارية «كشق مستعجل»، فإن السؤال الذي يطرح نفسه وخصوصا في قضية فيصل المسلم (الذي أدانته المحكمة بإفشاء أسرار مصرفية وبعد ان أجّلت المحكمة الإدارية النظر في الطعن الخاص به من وزارة الداخلية، الى 30 ابريل المقبل لنظر الموضوع وهو – أي السؤال – بأي منطق وبأي حق – وطبقا لما نشرته جريدة الجريدة التي أصبحت اليوم المتحدث الرسمي باسم الحكومة في عددها الصادر 20 يناير 2012 – تبدي عدم رغبتها في الطعن على الأحكام المستعجلة والتي تسمح للمشطوبين بالترشح وهو ما يجعل «الفتوى والتشريع» عاجزة وغير قادرة على الطعن على هذه الأحكام أمام محكمة الاستئناف من دون رغبة وزارة الداخلية!

وأقول لوزير الداخلية بوضوح وأسأله: ما الذي يحدث يا وزير الداخلية؟ هل هناك صفقة مثلا مع بعض قوى المعارضة كانت وراء عدم رغبة «الداخلية» في الطعن على الأحكام؟!

إنني أقول بوضوح: يا وزير الداخلية الوطن لا يحتمل أي مجاملات على حسابه والشعب ما عاد يحتمل، والقانون يجب ان يأخذ مجراه ولا يتقاعس أحد عن مسؤولياته او ان يترك القرارات والتصرفات للتأويل والتفسير، فنحن ننتظر ونراقب و«الفتوى والتشريع» تنتظر طلبكم لكي تستأنف فهل من مجيب؟!

أخيرا: أؤيد ما قاله المرشح علي الراشد مؤخرا إنه يطالب رئيس الحكومة بأن يكون منصب وزير الداخلية من أسرة الصباح وليس من ذرية مبارك الطامحين للحكم حتى لا يحتاج هذا المنصب الى مجاملة أحد وأن يطبق القانون على الجميع كما كان الشيخ جابر الخالد الشجاع.

والعبرة لمن يتعظ.

عروس أرجنتينية تتزوج من الشاهد على زواجها بالخطأ!

الأرجنتين ـ وكالات: شهدت مدينة قرطبة الارجنتينية حدثا طريفا، اذ زوجت احدى القاضيات اللاتي يقمن بتسجيل الحالات المدنية في المدينة امرأة في الـ 30 من العمر من شاهد زواج بالخطأ حسبما نقلته وكالة «اي.اف.اي».

ووقعت القاضية في الخطأ عندما خلطت وثائق العريس وشاهد الزواج وسجلت اسم العروس في البطاقة الشخصية لشاهد الزواج، وحين ادركت الموظفة خطأها ابلغت العروس بالواقعة قائلة: آه، يبدو انني زوجتك من شاهد الزواج»!

وبعد دقائق معدودة اعيد الامر الى طبيعته، وسحبت القاضية بطاقة الشاهد الشخصية وعليه ان يحصل على وثيقة هوية جديدة، ومع ذلك فإن معطيات العريس والعروس في سجل حالات الزواج كتبت من دون اخطاء.